

أردوغان يسعى لإلحاق تركيا بركب صناعة الغاز العالمية

خطط بعيدة المدى لن تجني أنقرة ثمارها فعليا قبل العام 2025



التحديات أكبر بكثير من الرهانات

هامشياً حيث تعرض الطلب لقيود ناجمة عن الجائحة.

وأشار التقرير إلى أن استراليا تفوقت على قطر كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، بينما ظلت الولايات المتحدة وروسيا ثالث ورابع أكبر مصدرين على التوالي.

ومع تزايد الاستهلاك المحلي من الغاز والظروف التي يعيشها العالم من صراعات حول مكان الغاز، قد لا تحقق أنقرة طموحاتها وفق ما هو مخطط له بالنظر إلى اللاعبين الكبار في السوق وخاصة مصر التي تحتكم على أكبر احتياطات في العالم والبالغة 30 تريليون قدم مكعبة في حقل ظهر في المتوسط.

ويقول محللون إن الطلب على الغاز وأسعاره منخفضة انخفاضاً غير مسبوق قياساً بما هو عليه الحال قبل خمس سنوات وقليلون هم من يستثمرون في إنتاج جديد مما قد يتسبب في شح المعروض خلال ثلاث أو أربع سنوات.

ولا يتوقع القطاع أي تغيير في الاتفاق القوية بعيدة المدى للطلب بعد أزمة كوفيد - 19، لكنه يرجح نقصاً في الإمدادات خلال السنوات الأربع المقبلة بسبب تأجيل مشروعات للغاز جراء إجراءات العزل العام التي تهدف إلى مواجهة الجائحة وانخفاض أسعار النفط.

عشر سنوات تقريبا، وقدرة التكاليف الاستثمارية بما بين مليارين وثلاثة مليارات دولار.

وإذا تأكد حجم احتياطات البحر الأسود فسيتكون كشفاً مهماً في ضوء أن الحقول التي تحوي بين تريليون وتريليوني قدم مكعبة غالباً ما يجري تطويرها، لكن المحللين يقولون إن تركيا قد تواجه تكاليف إضافية في البنية التحتية لكونها حديثة عهد بالسوق.

ويطرح مراقبون تساؤلات حول توقيت الخطوة، خاصة وأن السوق متخمة بالمعروض وعما لقة هذه الصناعة يعانون من مشاكل في تسويق إنتاجهم، غير أن البعض يربط هذا الأمر بإحداثيات سياسية للرئيس التركي في ظل التوتر حول عمليات التنقيب في السواحل القبرصية بالبحر المتوسط.

وذكر الاتحاد الدولي للغاز الذي يضم أكثر من 160 عضواً في تقرير أصدره الخميس الماضي أن صادرات الغاز كانت من بين السلع القليلة التي شهدت ارتفاعاً على مستوى العالم.

وتشير البيانات الصادرة عن الاتحاد أن حجم تجارة الغاز ارتفع العام الماضي بشكل بسيط بواقع 0.4 في المئة قياساً بالعام 2019 نظراً لزيادة الطلب من دول آسيا، رغم أن النمو كان

بعد نحو مئة ميل بحري شمال سواحل البلاد، وهو أكبر اكتشاف غازي في المنطقة حتى الآن.

وتتوقع تركيا أول تدفق للغاز من حقل سكاريا الذي تعادل قيمة احتياطاته نحو 10.2 مليار دولار في 2023. وقال مصدر مطلع لوكالة رويترز إنه من المنتظر أن يبلغ تدفق الغاز سنوياً 15 مليار متر مكعب اعتباراً من 2025، وهو ما يكفي لتلبية 30 في المئة من الطلب السنوي على الغاز في البلاد.

12
مليار دولار فاتورة الطاقة سنوياً
لتركيا التي تعتمد على روسيا وإيران لتغطية احتياجاتها

ولكن محللين شككوا في ذلك وحذروا من أن بدء الإنتاج من أي كشف للغاز في العادة قد يستغرق سنوات، كما أنه سيحتاج إلى استثمار المليارات من الدولارات لتشييد بنية تحتية للإنتاج والإمدادات قبل البدء في عمليات التسويق.

وكانت مصادر في سوق الغاز قد قالت لرويترز العام الماضي إن بدء الإنتاج قد يستغرق من سبع إلى

يعيد إعلان تركيا اكتشاف احتياطات إضافية من الغاز الطبيعي في البحر الأسود ترتيب هذه الصناعة في السوق العالمية رغم أنه لا يتجاوز نقطة رفع معنويات الأتراك في ظل غموض مستقبل اقتصاد بلدهم، خاصة وأن المحللين يؤكدون أن عمليات التنقيب والإنتاج ستحتاج لاستثمارات ضخمة ولن تجني أنقرة ثمار خطتها على النحو الذي تريده.

أنقرة - يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عبر إعلانه الجمعة عن اكتشافات جديدة للغاز في البحر الأسود إلى إظهار أن بلده المهتم اقتصادياً بإمكانه دخول نادي هذه الصناعة، والتي شهدت خلال الأشهر الأخيرة انتعاشاً طفيفاً بسبب الطلب رغم قيود الإغلاق.

وأعلن أردوغان أنه تم اكتشاف 135 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في البحر الأسود في البئر البحرية أماسرا 1 القريب من البئر التي تم اكتشافها العام الماضي في حقل سكاريا، مما يعني زيادة في احتياطات الغاز المكتشفة في المنطقة لتبلغ 540 مليار قدم مكعبة.

ويرى الرئيس التركي أن الاكتشافات الأخيرة في مجال الطاقة تمثل حلاً لبعض المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بلاده منذ سنوات، بما في ذلك الاعتماد على الاستيراد لتوفير احتياجات البلاد من الطاقة مما يضغط على احتياطات النقد الأجنبي.

وتريد تركيا التي تعاني اقتصادها من عدة أزمات بسبب سياسات أردوغان خفض فاتورة الطاقة التي تبلغ حوالي 12 مليار دولار سنوياً، وهي تعتمد على روسيا وإيران وأذربيجان لتغطية احتياجاتها، لكنها بدأت بببطء في تطوير مصادر محلية تتضمن الطاقة النووية والطاقة الشمسية والرياح.

ويأتي الإعلان التركي في الوقت الذي تقبع فيه الأسعار عند أدنى مستوياتها في عدة أعوام بسبب زيادة في إنتاج الغاز المسال في استراليا وقطر والولايات المتحدة وروسيا على الرغم من ارتفاع أسعار التسليم الفورية الأسبوع الماضي بسبب شروع المشترين في التخزين تحسباً لأي نقص في موسم الصيف.

وفي واحد من أكبر الاكتشافات في العالم العام الماضي استطاعت أنقرة إيجاد احتياطات تقدر بنحو 405 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي في البئر تونا 1 القريب من البئر أماسرا 1 بحقل سكاريا في البحر الأسود على

المركزي اللبناني يخفف قيود السحب الشهري للودائع

وقال البنك المركزي في بيان "من المقرر أن يصدر لاحقاً تعميم سيحدد تفاصيل القرار، الذي يدخل حيز التنفيذ في أول يوليو وسيطبق على قيمة الحسابات كما في نهاية مارس 2021".

وكان البنك المركزي أصدر بياناً الأربعاء بأنه سيوقف السحب عند سعر 3900 ليرة الثابت، دون إسهاب. لكنه سرعان ما تراجع الخميس عقب اندلاع احتجاجات ليطمن حاكم البنك المركزي المودعين بأنه لم يفلس وأن ودايع اللبنانيين آمنة وسيستردونها. ويعاني لبنان أزمة مالية جسيمة ناتجة عن استئراء الفساد والهدر وسوء الإدارة على مدار عقود، وهي أزمة تهدد استقراره ووصفها البنك الدولي بوحدة من أعرق حالات الكساد المسجلة في العصر الحديث.

وكان قرار منع السحب الأخير قد أثار سخطاً، حيث أغلق محتجون الطرق في بيروت بالإطارات المشتعلة واصطف الناس أمام أجهزة الصرف الآلي للسحب قبل سريان القرار.

وأدت الأزمة المالية إلى فقد وظائف وأثارت مخاوف من انتشار الجوع ودفعت أكثر من نصف سكان لبنان لما تحت خط الفقر. وخسرت الليرة اللبنانية نحو 90 في المئة من قيمتها منذ أواخر 2019. وانخفضت الاحتياطات الأجنبية لدى المركزي، التي تستخدم لدعم سعر أساسية مثل الوقود والأدوية والقمح، من أكثر من 30 مليار دولار قبل الأزمة إلى نحو 15 مليارات في مارس.

وتوقع البنك الدولي في تقرير هذا الأسبوع انكماشاً جديداً للناتج المحلي الإجمالي اللبناني بنسبة 9.5 في المئة في 2021. وكان الناتج تقلص بالفعل من 55 مليار دولار في 2018 إلى ما يقدر بنحو 33 مليار دولار العام الماضي. وقال إن الأزمة، التي أدت إلى نقص في السلع الأساسية المستوردة، تفاقم بسبب "الفرغ المؤسسي المضمّن" الناتج عن الأزمة السياسية.

بيروت - خفف البنك المركزي اللبناني قيود السحب الشهري للودائع في مسعى لطمأنة المودعين على أموالهم، بالتزامن مع تراجع عن قرار سابق بوقف السحب الذي أثار احتجاجات.

وأشار بنك لبنان المركزي الجمعة إلى أن المودعين من أصحاب الحسابات الفائضة بتاريخ أكتوبر 2019 سيمنحهم الحصول على 400 دولار شهرياً إضافة إلى ما يوزيها بالليرة اللبنانية. وحالت البنوك اللبنانية بين المودعين وحساباتهم الدوائية، وحجبت تحويل الأموال إلى الخارج منذ تفجر الأزمة المالية أواخر 2019.

800

دولار شهرياً تمنح للمودعين بسعر صرف قريب من سعر السوق

وبموجب تعميم للبنك المركزي صدر العام الماضي، يحق للمودعين السحب من حساباتهم الدوائية، مع الدفع بالعملة المحلية، لكن بسعر 3900 ليرة للدولار.

ولا يزيد ذلك السعر على حوالي ثلث قيمة الدولار في السوق السوداء - التي سجلت ما يصل إلى 13 ألف ليرة للدولار اليوم - لكنها الطريقة الوحيدة أمام اللبنانيين كثيرين للوصول إلى مدخراتهم. وعندما صدر تعميم العام الماضي، كان سعر السوق السوداء في لبنان نحو نصف مستواه الحالي. ويؤكد أصحاب الحسابات اللبنانيون الذين يسحبون بسعر 3900 ليرة خساراً بنحو 70 في المئة، وثمة دعوات للبنك المركزي لرفع ذلك السعر.

ويمنح قرار الجمعة المودعين ما يصل إلى 800 دولار، بسعر صرف قريب من سعر السوق، عقب فوضى ليومين في القطاع المالي.



خطر نفاذ السيولة حقيقي

تحذيرات من تنامي فجوة فقدان الوظائف في أسواق العمل

منظمة العمل الدولية تطالب بإجراءات منسقة بين الحكومات لتوفير 100 مليون فرصة وظيفية

على الفقر وهذا يجعل تحقيق هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 في القضاء على الفقر بحلول عام 2030 أمراً بعيد المنال.

وجعلت أزمة كوفيد - 19 التفاوت الاجتماعي والطبقي الموجود أصلاً في السابق أسوأ بكثير من خلال تسريح العمال بشكل أكبر.

منظمة العمل الدولية
نمو التوظيف لن يكون كافياً لتعويض الخسائر حتى 2023

وعني الافتقار الواسع النطاق للحماية الاجتماعية على سبيل المثال بين مليار عامل في القطاع غير الرسمي في العالم أن اضطرابات العمل المرتبطة بالوباء كانت لها عواقب وخيمة على دخل الأسرة وسبل عيشها.

وقد أثرت الأزمة على النساء بشكل غير متناسب حيث انخفض توظيفهن بواقع 5 في المئة في العام الماضي مقارنة مع نحو 3.9 في المئة للرجال.

النشطين سابقاً الذين يدخلون القوى العاملة من العثور على وظائف.

ويحذر التقرير من أن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع مستمر وواضح في البطالة من نحو 187 مليون عاطل عن العمل في 2019 إلى قرابة 205 ملايين في 2022. وتم التأكيد أنه إلى غاية أزمة كوفيد - 19، تم تسجيل آخر معدل للبطالة المتوقع بنسبة 5.7 في المئة بعد عامين من الآن في عام 2013.

وعلى عكس الوضع الذي كان سائداً في ذلك العام، فمن المتوقع أن تكون البطالة مرتفعة في البلدان على جميع مستويات الدخل في عام 2022، والبلدان ذات الدخل المتوسط يتوقع مؤلفو التقرير أن تكون البلدان الأكثر تضرراً.

كما سيكون التعافي بالفعل أسرع نسبياً في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ستؤدي محدودية الوصول إلى اللقاحات والقيود القوية على نفقات الميزانية إلى إعاقة تعافي سوق العمل.

وتقول المنظمة إنه تم التراجع عن خمس سنوات من التقدم نحو القضاء

لا يوفر فرص عمل كافية للأشخاص الذين باتوا غير نشطين أو عاطلين عن العمل أثناء الجائحة وللشباب الذين يدخلون سوق العمل، والذين تعرضوا لمسار تعليمهم وتكوينهم إلى اضطراب شديد. ونتيجة لذلك، يضيف التقرير فإنه "لن يتمكن العديد من العمال غير



بطالة وجوبية

اللاتينية ودول النصف الجنوبي من أفريقيا.

وأوضحوا أن العجز المقابل لساعات العمل في عام 2021 يصل إلى 3.5 في المئة، أو ما يعادل 100 مليون فرصة عمل وبالإضافة إلى ذلك، سيكون نمو نسبة الوظائف المتوقعة منخفضاً للغاية بحيث

المتكبد حتى عام 2023 على الأقل. ولكنهم يتوقعون انتعاشاً اقتصادياً "غير متكافئ" على نطاق عالمي ابتداء من النصف الثاني من العام الجاري على أن يتبعه توفير فرص عمل لنحو مئة مليون شخص على مراحل.

وتشير توقعات العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية الصادرة عن المنظمة واتجاهات سوق العمل إلى أن "فجوة الوظائف" الناجمة عن الأزمة العالمية ستصل إلى 75 مليوناً في عام 2021، قبل أن تنخفض إلى 23 مليوناً بنهاية العام المقبل.

ومع ذلك، يحذر معدو التقرير من أنه دون إجراءات سياسية دولية "منسقة" بشأن توزيع اللقاحات ودعم الميزانيات العامة للدول وتخفيف عبء الديون، ستظل آثار التوظيف نتيجة تدهور الانتعاش محدودة جغرافياً.

وقدر محلكو منظمة العمل الدولية كذلك أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد أقل من الوظائف مقارنة بتركيب تلك التي كان من الممكن توفيرها في غياب الوباء. وستكون أكثر الدول تضرراً في أميركا

جنيف - تسلط توقعات منظمة العمل الدولية في أحدث تقاريرها الضوء على خطر التركة الثقيلة، التي خلفتها الجائحة على أسواق العمل حول العالم والمنتملة في زيادة عدم المساواة الجغرافية والديموغرافية، وتزايد الفقر، وقلة الوظائف اللائقة.

ترك الوباء بصماته على سوق العمل، فقد اضطرت شركات في قطاعات كثيرة إلى تسريح الموظفين بسبب الضغوط المالية كما أن بعض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة استغنوا عن العمال وفي سوق العمل في دول الخليج مثلاً كان هذا واضحاً.

والأبناء السبعة بالنسبة إلى النظرة المستقبلية العاجلة تمثل مشكلة على المدى المتوسط، مع اشتداد المخاوف من تعثر التعافي الاقتصادي نتيجة تدهور أوضاع سوق العمل، حتى بعد اكتشاف لقاح مضاد لكورونا المستجد.

ويقول خبراء المنظمة في تقييم شامل للوضع إن أزمة سوق العمل العالمي، التي أحدثتها الجائحة لم تنته بعد، ولن يكون نمو التوظيف كافياً لتعويض الخسائر